

مفهوم المواطنة ودوره في التنمية وكيفية تعزيز قيمه (عن طريق مؤسسات المجتمع المدني الجزائري)

The concept of citizenship and its role in development and how to promote its values (Through Algerian civil society institutions)

نورة قدور*

المركز الجامعي نور البشير

البيض / الجزائر

Leonnourakaddour62@yahoo.com

تاريخ الارسال: 2022/07/08 تاريخ القبول: 2024/10/27 تاريخ النشر: 2025/06/30

الملخص:

لقد حظي مفهوم المواطنة باهتمام كبير في الأوساط المختلفة في الفترة المعاصرة ، سواء السياسية أو العلمية الأكاديمية، حيث تعبر المواطنة عن الانتماء الحقيقي للوطن، من خلال التنمية وبناءه طوعية بغض النظر عن أنه مكان ولد فيه المواطن أو يحمل جنسيته، بل يتجسد هذا المفهوم في السلوكيات سواء كانت ايجابية تعبر عن الرضا أم سلبية تعبر عن التمرد، وبما أن الجزائر دولة فتية واحتمال فقدان قيم المواطنة أو قلتها بها فإننا سنحاول الحديث عن دور المواطنة في التنمية وكيف يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تعزز قيم المواطنة بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، المجتمع المدني، المواطن، مؤسسات المجتمع المدني.

Abstract:

The concept of citizenship has received great attention in various circles in the contemporary period, whether political or academic, where citizenship expresses the true belonging to the homeland, through development and its voluntary construction, regardless of the place where the citizen was born or holds his nationality, but this concept is embodied in the behavior Whether positive expresses satisfaction or negative reflects rebellion, and since Algeria is a young country and the possibility of losing or diminishing the values of

* المؤلف المرسل.

citizenship, we will try to talk about the role of citizenship in development and how civil society institutions can enhance the values of citizenship in Algeria.

Key words: Citizenship, Civil society, Citizen, Civil society institution.

مقدمة:

بحكم ما أفرزته الحياة المعاصرة من تغيرات في منظومة القيم وما خلفته التقنية من اهتمام كبير بما هو مادي وإهمال للقيم المعنوية، برزت العديد من المفاهيم التي باتت محل اهتمام وسجال كبير بين المفكرين من بينها مفهوم المواطنة الذي ظهر وبرز من أجل الحفاظ على الهوية الخاصة، انتقل من مفهوم سياسي محكوم بنصوص قانونية إلى قيم اجتماعية وممارسات سلوكية تعبر عن نضج سياسي وثقافي يدرك فيه الفرد فضيلة المساواة ويرتبط بمطالب مشكلة له كمسألة الحقوق كحق التعبير وحق المشاركة السياسية وحرية الاعتقاد وحقوق المرأة... ليتسع المفهوم ليشمل معنى التعلق بالوطن والانتماء لقيمه وتراثه التاريخي والثقافي .

ولقد حاول الإنسان منذ القدم الاحتكاك بالآخرين من خلال التعارض والتفاعل والتواصل بحكم الحاجات المتبادلة، فنشأت الأسرة ثم العشيرة والقبيلة ثم القرية والمدينة ليسعى المواطنين ليساهموا في المدينة ويظهر الفرد موقفه منها سواء كان إيجابياً أو سلبياً، مما جعل مفهوم المواطنة في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة مجرد لوائح نظرية عن الحقوق والواجبات بعيداً عن ممارسة الفعلية على أرض الواقع، وكقيمة ثقافية واجتماعية لا يزال دون المستوى من خلال الممارسات المنافية لقيم المواطنة، قد يكون ذلك بسبب الاستعمار الذي طمس القيم الوطنية والمعنوية وسعى لنشر الجهل والأمية، وحتى بعد الاستقلال لم تسعى الدولة لترسيخ المفهوم بل بقى مجرد شعارات، مما يستدعي تكاثف الجهود بين مؤسسات الدولة لزرعه كقيمة في أبناء الوطن وأجياله، وتنمية قيم المواطنة في الممارسة الفعلية بدلاً من المستوى النظري، فيكون على عاتق الدولة تنمية ثقافة المواطنة سواء في المؤسسات التعليمية والتربوية لحكم المدرسة أول فاعل وشريك اجتماعي ينمي قيم المواطنة، إضافة للشركاء الاجتماعيين الآخرين كالمجتمع المدني الذي يكمل ذلك بواسطة نشاطاته التي يقوم بها، ومنه يكون تساؤلنا حول: مفهوم المواطنة ودوره في التنمية وكيف يمكن للشريك الاجتماعي من مجتمع مدني أن يعزز قيم المواطنة في المجتمع

الجزائري وينقلها من مجرد مفاهيم نظرية إلى ممارسات فعلية؟ قبل الحديث في الموضوع لابد من تحديد بعض المفاهيم:

1. تحديد المفاهيم الرئيسية:

أ. المواطنة:

حسب تعريف دائرة المعارف البريطانية عرفت أنها: (تلك العلاقة التي تنشأ بين الفرد والدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة) (نبيه، 2008: ص146)، وتعرف أيضاً أنها: ((نسبة إلى الوطن، وهي المكان الذي يولد فيه الإنسان وتعلقه بالوطن عن طريق الانتماء من حيث) اللغة، العادات، التقاليد، التاريخ)، وهي عضوية الفرد التامة والمسؤولة عنها الدولة ويترتب عنها الدولة، ويترتب عنها العلاقات المتبادلة بين الطرفين، الجانب المواطن والجانب الآخر الدولة بما نسبهما الحقوق والواجبات (أبو النور وآخرون، 2013: ص45)، ومنه هي انتماء الفرد إلى أرض محددة، بمعنى استقرار الفرد في دولة ما ويحمل جنسيتها، ويخضع لقوانينها ويتمتع بجميع حقوقها ويلتزم في المقابل بمجموع واجباتها، فيكون العنصر المهم في المواطنة هو الانتماء، فنجاح المواطنة هي وعي الفرد بأدواره: فالمواطنة الصالحة تتطلب بداية فهم لدور المواطن، فالمواطن هو عضو في الدولة له فيها ما لأي شخص من حقوق وواجبات، وقد حرر المؤتمر الثقافي العربي الرباع في دمشق بدعوة من جامعة الدول العربية (1959) صفات المواطن بأنه: (أن يعرف نفسه ومقدرته ومكانته من أمته وواجبه وحقوقه)) (علي، 2013: ص92)

في حين يرى البعض أنها: مفهوم اجتماعي وسياسي وإنساني متنوع الأبعاد متأثر بمستوى النضج الفكري والسياسي والتطور الحضاري والقيم المتوارثة والمتغيرات المحلية والعالمية (ناصر، 2002: ص41)، فالمواطنة هي الارتباط الوثيق بالوطن بقدر ما تأخذ منه، فهي الشعور بالميؤولية تجاهه وتحمل الأمانة والقيام لكل ما يتطلبه الصالح العام من أجل حفظ الكرامة الإنسانية واستقرار وتقدم المجتمع وتفعيل المشاركة.

ب. مفهوم المجتمع المدني:

إن في محاولة البحث في القواميس والموسوعات الفلسفية والعلوم الإنسانية عن مفهوم المجتمع المدني لغوياً لم يتسنى لنا العثور عليه، وإن كانت كلمة (Civil) تظهر لتعبير عن مصطلحات أخرى، وبالمعجم الحديث نجد مصطلحات العصيان المدني، حركة الحقوق

المدنية ولا نجد مصطلح المجتمع المدني (بشارة، 2008: ص 64)، يرى (الجابري) في كتابه (في نقد الحاجة إلى الإصلاح) أن مفهوم المجتمع المدني باللغة العربية تكتسب معناها مما يقابلها وهو المجتمع البدوي، وهو نفس المعنى الذي دفع (ابن خلدون) لي جعل مقدمته تدور على حول الفروقات بين صفات البدو وصفات الحضرة، وبما أن القبيلة هي المكون الأساسي للبادية العربية فمعنى المجتمع المدني يصبح المقابل المضاد للمجتمع القبلي (الجابري، 2005: ص 172).

يعرف بأنه : (مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإرادة السلمية للتنوع والاختلاف) (الطاهر، نوفمبر 2006 : ص 121)، ويعرف أيضاً أنه: (مجموعة المؤسسات الفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسطاً بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى) (بروي، 2007: ص 12).

ففي المجتمع المدني يقول ماركس: (خذ أي مجتمع مدني سيكون لديك دولة سياسية ما، ليست بالتعبير الرسمي عن المجتمع المدني، الدولة هي جزء من المجتمع...إنها نتاج المجتمع البالغ درجة ما من التطور) (جورج، 2007: ص 157).

أما عن تجسيد المواطنة على ارض الواقع (إن المواطن أساس العملية الديمقراطية، فالدولة المدنية تقوم على اساس الإرادة الشعبية والشعب ما هو إلا جموع المواطنين الذين يختارون من يحكمهم...فهو يشارك هموم الجماعة ويشارك في إدارتها عن طريق حقوقه السياسية) (المصري، 2013: ص 31) فالدعوة لهذه القيم والتنظير لها، ولكن تجسيدها وجعلها سلوكيات فعلية أمر مبالغ فيه، (إن ممارسة هذه الحقوق غائبة كلية أو جزئياً من الحياة السياسية للمواطنين العرب، لأن المواطنة الوحيدة المعترف بها رسمياً في الدول العربية هي المواطنة الفوقية الأكثر سلبية لكونها مؤسسة من طرف قادة هذه الدول وتكاد تقتصر عليهم وعلى من يرعى مصالحهم). (محمد، 2010: ص 16)

2. التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني:

لقد رفعت الشعوب الأوروبية مصطلح المجتمع المدني ضد الأنظمة الحاكمة القائمة على الحكم المطلق في أوروبا مع بدايات القرن الثامن عشرة، وإن كان البعض يرى أن هذا المفهوم كان موجوداً في الفكر اليوناني القديم ولكن اختلفت استعمالاته وتعبيراته من فترة إلى أخرى.

أ. مفهوم المجتمع المدني في الفكر اليوناني:

يرى الكثير من الباحثين أن المفهوم نشأ في الفلسفة اليونانية، التي دافعت عن السلطة السياسية وجعلتها أساس لقيام الحضارة، واعتبر اليونانيون أنفسهم أنهم يعيشون في تجمع سياسي يمكنهم من العيش في مجتمع مدني عكس البرابرة، في كان (أفلاطون) قد أرسى معالم جمهوريته من خلال أن المصلحة الفردية لا يمكنها أبداً أن توفر أساساً كافياً لحياة عادلة وسعيدة لذا قال: (لا يجوز للحاكم بقدر ما يتصرف بصفته حاكماً أن يتوخى أو يفرض ما يصب في مصلحته الخاصة، فكل ما يقوله وما يفعله سيقال ويتحقق بموجب ما هو مفيد وملائم للرعية التي من أجلها يمارس مهنته) (امرينبغ، 2008: 32). في حين أن (أرسطو) اعتبر الحياة تتخذ مستويات متعددة من أشكال الروابط وكان يرى ضرورة دمج هذه الروابط في الحياة السياسية مع الالتزام بمفهوم المواطنة، معتبراً أن المدينة هي الرابطة أو الاجتماع الأكثر شمولاً وسيادة على الروابط الإنسانية كلها، واعتبر أن الحياة الأخلاقية للمدينة هي الغاية المتضمنة في أشكال التنظيم كلها، فلم يميز بين دولة المدينة والمجتمع المدني، فقد أشار للمجتمع المدني باعتباره: (مجموعة سياسية تخضع لقوانين)، فالدولة المدينة يقصد بها المجتمع المدني في الفلسفة اليونانية.

ب. مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي:

يعتبر دخول مفهوم المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كم خلال وجود علاقة بين طرفين هما المجتمع والسياسة، نتيجة لصراع فكري الحق الطبيعي والعقد الاجتماعي التي ينبت على فكرة الحق الطبيعي، مما عجل بنهاية النظرية، من حيث أن المجتمع سابق للدولة ويستطيع تنظيم نفسه بنفسه خارجها، ويعتبر مصدر لشرعية الدولة وبقائها (بشارة، 2008: ص 63)، ففي إطار نظرية العقد الاجتماعي تبلور مفهوم المجتمع المدني في صيغته الاصطلاحية السياسية، فكان المجتمع المدني مرادف للمجتمع السياسي، وإن اختلفت وجهات النظر بين فلاسفة العقد الاجتماعي من (هوبز) الذي جعل الحاكم صاحب السلطة المطلقة وأن المرحلة الطبيعية سيئة وعنيفة، في حين أن مواطنه (جون لوك) الذي جعل المجتمع مصدر السلطة الشرعية للدولة، وهو قادر على عزلها ومراقبتها، والعزل يكون عن طريق الانتخاب الدوري المنظم بدلا من الحرب الأهلية والعنف، ويكمن انجازه الأساسي في تصويره لمجتمع منظم

بالتبادل بين البشر، مجتمع يعيد بناء ذاته دون دولة، مما جعل من المجتمع مصدر شرعية الدولة وبقائها. (بشارة، 2008: ص 84).

يمكننا أن نؤكد أن عبارة المجتمع المدني استعملت في الفكر الغربي من زمن النهضة إلى القرن الثامنة عشر للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، التي يتنازل فيها الأفراد عن بعض حقوقهم أو كلها لصالح شخص أو إرادة عامة من أجل التعايش مع غيره والحصول على منافع اجتماعية معينة (الغنوشي، 1999: 83). فعبارة المجتمع المدني تدل على الدولة والمجتمع معاً، فهذا مفهوم المجتمع المدني يقصد به المجتمع المنظم تنظيمًا سياسيًا وهو مجتمع الأحرار المستقلين (الصبيحي، 2000: 21).

يمثل المجتمع المدني لدى (هيغل): الحيز الاجتماعي والأخلاقي الذي يضم عناصر متنوعة ومتعارضة، أهمها المهن والطبقات الاجتماعية، بالتالي يكون موقعه بين العائلة والدولة، إنه نظام الحاجات أو مكان للتبادل والانتاج الخاص، الذي لا يمكن أن يولد أو يتطور إلا في الدولة المجسدة للمصلحة العامة وبواسطتها، ويفترض (هيغل) وجود العائلة والدولة قبل المجتمع المدني، فهو مجتمع الحاجة والأنانية، لذلك هو في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة (حسن، 2000: 102). لقد شكل المفهوم الهيجلي للمجتمع المدني أهمية كبيرة لمنظري الديمقراطية المعاصرين، لأنه يتأسس على سلسلة وسائط بين الفرد والدولة، كالنقابات والبنى الاجتماعية والسياسية المختلفة، بمجتمع تحكمه مبادئ المواطنة والمساواة السياسية والقانونية في الحقوق والواجبات بين الأفراد.

أما (ماركس) فقد نظر إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، ينشأ من تطور علاقات مادية في مرحلة من مراحل تطور قوى الانتاج، مما يؤدي للطبقية، فالمجتمع المدني في نظره هو مجال للصراع أي حلبة تنافس واسعة للمصالح الاقتصادية البرجوازية، فهو يشكل عنده كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة والجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها (صالح، ديسمبر 2018: 40). بالتالي يتطابق المجتمع المدني في معالمة الأساسية مع البنية التحتية ويشترط مستوى البنية الفوقية الذي يتمثل في الأيديولوجيات والمؤسسات السياسية.

يمكن اعتبار المجتمع المدني رابطة اختبارية يدخلها الأفراد طواعية، ينضم الأفراد لها بمحض إرادتهم، ويشمل المجتمع المدني مجموعة من المكونات المؤسسات الانتاجية والطبقات الاجتماعية والمؤسسات الدينية والتعليمية، والدولة ضرورية لاستقرار المجتمع المدني تمتعه

بوحده وأدائه لوظائفه، وأن مؤسسات المجتمع المدني باستقلالية تسببية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن الدولة، ومن هذا المنطلق فإنها تجسد قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيداً عن تدخل الدولة (الصبيحي، 2000: 25/24).

3. ظهور منظمات المجتمع المدني بالجزائر:

لم تظهر بشكل واضح خلال الفترة الممتدة ما بين (1988/1995)، فقد شاع بعد هذه الفترة، وكان للأزمة الاقتصادية بالجزائر مع بداية (1986) كان لها دور في نشأته، وبدأت عن طريق تأسيس اللجان والجمعيات لحماية لتأتي بعدها جمعيات مختلفة، فكان لها دور كبير على الجماعات المحلية في تجسيد التنمية المحلية والتحولت الاقتصادية والسياسية وذلك من خلال التطرق إلى وظائف ومهام الوحدات المحلية وعلاقتها بالسلطة (كريم، نوفمبر 2004: ص 64/66)، أما بعد الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر بعد اقرار دستور سنة 1989، فقد صدر قانون الجمعيات 31/90، الذي ساهم في انتعاش منظمات المجتمع المدني ونشاطها عكس المرحلة السابقة، وأعقب ذلك قانون 06/12 الذي صدر سنة 2012، وقاد إلى إعادة هيكلة نشاط منظمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ.

إن أهمية المجتمع المدني مرتبطة بمدى فاعلية منظماته المختلفة في الساحة الاجتماعية، ومدى أدائها لأدوار المجتمع المدني الحديث التي تكمل الجهود الحكومية، وتغطي جوانب القصور في عمل الدولة وعجزها، غير أن هذه الأدوار مرتبطة بطبيعة هذه البنى وخصائصها البنوية ومن أهم البنى المؤسسية الرئيسة للمجتمع المدني الجزائري نجد المنظمات الحقوقية (منظمات حقوق الإنسان)، المنظمات الفتوية (المنظمات الطلابية)، المنظمات النسائية، المنظمات الشبابية، منظمات الأسرة الثورية بعد الاستقلال، منظمات أرباب العمل (الجمعيات الخدمية) (الجمعيات الوطنية، الجمعيات المحلية)، نقابات العمال، الزوايا والطرق الصوفية.

4. دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز ثقافة المواطنة:

إن تعزيز ثقافة المواطنة يكون ببناء شخصية مواطنة تمتاز بمجموعة من الصفات التي تظهر في سلوك المواطن واهتمامه بالاندماج في الحياة الاجتماعية والعامة، يساهم المجتمع المدني في تكوين الأفراد فينتقلوا من ميولاتهم الفردية والحالة الفردية إلى حالة المواطنة، وبحكم أن لمجتمع المدني هو مجتمع التسامح والحوار واحترام الآخر والتنوع

والاختلاف، ومجتمع يعزز قيم الحرية والإرادة الحرة في القيام بالمسؤوليات المناطة بالفرد سواء كانت فردية أم جماعية، فمن خلال مؤسسات المجتمع المدني يمكن تعزيز القيم والميول التي يكتسبها الفرد كمواطن فاعل بالمجتمع، كتأكيد حريته من خلال اتخاذ القرارات بالمجتمع كمواطن حر، وحريته تمنحه القدرة على تحمل المسؤولية واحترام القوانين بطوعية دون الحاجة إلى التزامات الردع القانونية، واحترام الآخر كذات ضمن المجتمع وله كرامة، الميل إلى ممارسة الديمقراطية والمشاركة في صنع القرارات التي تخص المجتمع، لذا فلا يمكن إهمال أهمية الميول والاتجاهات في حث الإنسان وجعله يُقبل على اكتساب المهارات وبالتالي الارتقاء بالمواطن ليكون عضواً فعالاً في مجتمعه. (عامر، 2011: 115/116).

أن المواطنة التي يسعى لها المجتمع المدني ويعمل على تنميتها هي المواطنة الفعالة، مما يعزز في المواطن مهارات المدنية التي تساهم في تنمية تفكيره من خلال الفكر الناقد والقدرة على التعبير والتفاوض وصنع القرارات الواعية عن الحكومة والحياة العامة، بالإضافة إلى فهم وتفسير الأفعال السياسية والاجتماعية سزاء من جانب الحكومة أو الفاعلين الآخرين مع تكوين آراء وأحكام حول القضايا العادلة بالمجتمع والدفاع عنها. (حنفي، جوان 2018: 72)، فالمواطنة الفعالة يجب أن يتمتع فيها الفرد بالقدرة على المشاركة في العملية السياسية والمسؤوليات المدنية والاجتماعية والأخلاقية بواسطة التواصل والتفاعل مع الآخرين بشكل إيجابي، والاحساس بهم ومراعاة حقوقهم واحترام خصوصياتهم وانتماءاتهم العرقية والدينية، والمساهمة في إدارة الاختلاف معهم بطريقة ودية وسلمية بعيدة عن العنف والتطرف، وأن تكون مؤسسات المجتمع المدني فاعلة في المساهمة في تتبع ومراقبة أداء الحكومة وتطبيقها للقوانين الدستورية وتحقيق الأهداف الوطنية.

إن مؤسسات المجتمع المدني تعزز روح وقيم المشاركة التي تعتبر ركيزة أساسية في المجتمع، من خلال توظيف الأفراد وفقاً لقدراتهم وحسب إمكانياتهم وميولهم، فيكون المواطن فاعل ضمن الجماعة ويصبح عضو نشط وجزء من الجهود التي تبذلها الجماعة، وتظهر قيمة المشاركة من خلال تطور معدلات الأعمال التطوعية التي تسهم في تطور المجتمع والتأثير بفعالية في تحسين ظروف حياة الأفراد. (العمرى، 2000: 147)، فهذه المواطنة الفعالة تستلزم أن يتمتع المواطن بمهارة التأثير التي تعتبر جوهر المجتمع المدني حيث ينظم الأفراد طوعية ويشكل مستقل عن الدولة لممارسة التأثير على جهة معينة لتحقيق أهداف محددة. (عامر، 2011: 114/115).

كما أن المواطن في المجتمع المدني يعتبر كائن حقوقي، يتمتع بحقوق أساسية ويقع على عاتقه مسؤوليات متعددة، وعلى دراية بمجموع الحقوق المدنية والاجتماعية السياسية التي يتمتع بها، كما يدرك جيداً الواجبات المنوطة به ضمن المجتمع الديمقراطي يتمتع بالمشاركة الاجتماعية والسياسية، فهذه الحقوق والواجبات هي الاطار العام الذي يتفاعل في إطاره الأفراد مع الدولة، مما يجعله يعبر عن قيم اجتماعية وأخلاقية وممارسات سلوكية، فأداءها من طرف الأفراد يعبر عن نضج ثقافي وورقي حضاري وإدراك سياسي إيجابي وبناء.

إن الثقافة الدستورية والقانونية والسياسية من السمات الأساسية للشخصية الفعالية الايجابية، حيث تساعد الأفراد والجماعات على معرفة نطاق نشاطاتهم الخاصة العامة غير الحكومية وتساعدهم على منع الحكومة من تجاوز الحدود المخصصة لها، حيث لا بد من تمتعه التأهيل المعرفي من خلال معرفته للأفكار السياسية الأساسية كالسيادة الشعبية والدستورية والصالح العام والنظام والقانون والحقوق الفردية والواجبات وفرص المشاركة المتاحة ولا بد من دراية كافية بصلاحيات الحكومات واختصاصاتها الدستورية.

5. كيفية تعزيز المجتمع المدني لقيم المواطنة:

يجب على المجتمع المدني أن يستخدم آليات تساهم في تكوين مواطن يتمتع بصفات المواطنة، ذلك من خلال تنمية القيم سواء قيم الديمقراطية أو الانتماء والولاء وقيم التعايش والتطوع.

أ. تنمية قيم الولاء:

لا يمكن الحديث عن المواطنة دون أن نشيد بأن المواطن بأنه جزء من الجماعة التي ينتمي إليها، فمن خلال التربية الوطنية التي تغرس في الفرد بتوسيع آفاقه الوطنية وتعزز روح الانتماء، فإنه يرتبط بهذه الجماعة روحياً وأخلاقياً واجتماعياً من خلال الولاء والانتماء لها فيشارك معهم الذكريات والماضي وأحداث الحاضر وآفاق المستقبل، وبهذا يكتسب معنى لحياته ويشعر بأنه يجي من أجل خدمة وطنه، فيكتسب مهارات وكفاءات وقدرات تنقله من بيئته الضيقة إلى مجتمع رحب واسع تنصهر فيه مشاعره وخبرته الفردية مع تاريخ عريق وتراث غزير وعادات وأعراف متجذرة بالأعماق.

ب. تنمية قيم الديمقراطية:

بفضل الحركات التحررية ومبادئ حقوق الإنسان وكذا ما دعا إليه فلاسفة أوروبا من مبادئ تعزز الحقوق والحريات، وما خلفته الديكتاتوريات وأشكال العنف من زعر في نفوس الأفراد، أيقن المواطنون أهمية هذه الحقوق وعمّ الوعي السياسي لخلق إرادة شعبية تؤمن بهذه المبادئ، ويعتقد الكثير أن مستقبل الديمقراطية يتوقف على قدرة المواطن العادي على توجيه قوته من خلال الجمعيات الحديثة التي تتطور في مناخ ديمقراطي وتساهم بشكل كبير في ترسيخ قيم الديمقراطية من خلال الدور الإيجابي الذي تقوم كهمزة وصل بين المواطن و الدولة، وأن الديمقراطية تقوم على قيم وأخلاق المواطنة، وتعد العلاقة بينهما كعلاقة الدولة بالمجتمع، وهذا ما يسمى بمقومات المواطنة الفاعلة وبذلك تكون المواطنة والديمقراطية أساس الفاعلية الاجتماعية، فالمواطنة هي السبيل لممارسة سيادة القانون والمساواة أمامه لممارسة حد أدنى من الحقوق، فلا مواطنة حقيقية دون ديمقراطية التي بمثابة المرتكز للمواطنة القائمة على الحرية والمساواة والعدالة دون تمييز، فهي تلزم المواطن أن يؤدي واجبه اتجاه الدولة والمجتمع ومن ثمة يشعر بقيمته ومواطنته داخل مجتمعه (فوزي، 1999: 175/169)، فمن خلال انتمائه للجماعة يستطيع المواطن إدراك قدراته وامكانياته باعتباره كائنًا، كما يكتسب القوة التي تمكنه من مقاومة القوى الخارجية والأفكار المتطرفة التي قد تؤثر فيه وتبعده عن الدور الإيجابي للمساهمة في بناء الوطن (كشك، 2008: 51).

ج. تنمية قيم التعايش:

جميع المجتمعات تقوم على الاختلاف وقبول الرأي الآخر فكذلك المجتمع المدني يسوده الاختلاف ولكن يقوم أيضًا على قيم التعايش واحترام حقوق التعبير عن الرأي دون المساس بكرامة الآخرين حين يعبرون عن آرائهم أو ممارسة معتقداتهم الفكرية أو العقائدية، فهذا التعايش بقبول المخالف لي دينًا وفكرًا هو أمر ضروري ليشعر الناس أنهم متماسكون ويستطيعون الحفاظ على هوياتهم المشتركة والدفاع عنها والتزامهم بقيامهم بواجباتهم اتجاه وطنهم، حيث أن الانتماء يسعى إلى توطيد الهوية، وهي في المقابل دليل على وجوده، ومنه سلوكيات الأفراد هي مؤشرات تعبر عن الهوية والانتماء والتعايش بينهم.

د. تنمية قيم التطوع:

يسعى المجتمع المدني لتكريس التطوع كسلوك بالمجتمع، وخاصة في الأوساط الشبابية لما لهم من قدرات جسمانية وفكرية، إذ هو بمثابة محور التنمية البشرية التي تستغل كل الموارد المتاحة للتطور والتقدم، وهذا ما دفع الدول إلى وضع خطط وإنشاء مؤسسات المجتمع المدني سواء حكومية أو غير حكومية لتشجيع الشباب للمساهمة بالعمل التطوري وتوظيف طاقاته الخلاقة سواء بالتنظيم أو التنفيذ أو التخطيط، فالأعمال التطوعية تكشف عن الفجوات والثغرات الموجودة بالمجتمع من عوز وفقر وتدني القدرة الاجتماعية لبعض المواطنين بالتالي يساهم هذا العمل التطوعي من التقليل في حجم المشكلات الاجتماعية ومما يعزز تكافل وتعاون المواطنين فيما بينهم وتلاحمهم، قصد مساعدة الدولة التي لا يمكنها أن تغطي كل الثغرات .

ه. تنمية الوعي الوطني:

التربية الوطنية لها دور في تقوية شعور الفرد بالانتماء إلى وطنه، وتقوية إيمانه بأهدافه وتوجيه توجيهها يجعله يفتخر بذلك الوطن ويدافع عنه، وبكي يكون المواطن فعال لابد من ثلاث نواحي وهي (ناصر، 2003: 251/ 252):

- الناحية الفكرية: يقصد بها التزود المواطن بالمعلومات المتعلقة بالوطن من دستوره وسلطاته ووظائفها، وأن يكتسب روح التفكير الناقد والمتفحص.
 - الناحية العاطفية: يقصد بها تغذية المواطن منذ صغره بكل عاطفة صادقة نحو وطنه من حب الوطن والدفاع عنه وكذا السعي للحياة الكريمة والقيم النبيلة الاجتماعية التي يؤمن بها.
 - الناحية العملية: تكون التربية الوطنية كاملة إذا اقترنت الناحيتين العاطفية والفكرية بالناحية العملية عن طريق أدائه لواجباته وتمتعه بحقوقه.
- تساهم كل من الأسرة والمدرسة وكذا المجتمع المدني في تعزيز القيم الوطنية، كما أنه يبنى روح الوحدة والوفاق بين فئات الشعب ممّا يعزز جسور التواصل والتعارف بين أفراد الوطن، ويوفر فرصة لتبادل الأفكار والآراء وإذابة أسباب الاختلاف والتعارض المذهبي والفكري.

6. دور المجتمع المدني في التنمية:

دور المجتمع المدني في جوهره تنموي، ومن هذا المنطلق فهو يعمل على تنمية روح المساهمة المواطنة الفاعلة في أفرادها قصد تحقيق التنمية بواسطة العمل التطوعي والتي تكمل عمل الإدارة في انجاز المشاريع، وتساهم في التغيير والتقدم المنشود في المجتمعات، فكلما زاد انتماء الأفراد في الجمعيات الخيرية والأعمال التطوعية زاد الحس المواطني عند الأفراد، وبالتالي تزيد فرص الوطن في التنمية، كما أن التطورات التي عرفتها المدن والأوضاع التي تعيشها والظروف التي طرأت عليها جعلت الدولة تحتاج أن تتضافر جهودها مع جهود المجتمع لتجاوز الواقع المعقد، وبهذا تتجلى مساهمة المجتمع المدني في التنمية (الكندري، 2013: 182)، فالمساهمة الفاعلة تكمن في تحسين حياة المواطنين بدعم مختلف جهود التنمية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية بواسطة مبدأ المشاركة سواء المشاركة السياسية أو التطوعية... التي تشرك المواطن في صنع القرارات ورسم السياسات، وبقدر تحسن ظروف المواطنين بقدر ما تتعزز قيم الانتماء والولاء، مما يجعل مبدأ المشاركة في الحياة العامة يعتبر من الأبعاد المهمة لثقافة المواطنة.

ورغم جهود المجتمع المدني في غرس ثقافة المواطنة وكذا التنمية إلا أنه تعترضه العديد من المعوقات والصعوبات من بينها الضغط السياسي وخنق الحريات، بحيث يتم توجيه المجتمع المدني وفقاً لتوجه النظام السياسي، الولاء السياسي والحزبي والأيديولوجي حيث بعض مؤسسات المجتمع المدني تابعة لأحزاب معينة ترفع شعار الخدمة الوطنية وحقوق المواطنة ولكن تعمل من أجل أغراض سياسية، بالإضافة إلى المواطنة الافتراضية بما تمارسه شبكات التواصل الاجتماعي في تغيير العديد من القيم، وكذا نقص التمويل الذي تعانيه مؤسسات المجتمع المدني مما يضطرها لتقليل نشاطها ويضاف إلى ذلك التهميش المعتمد لبعض منظمات المجتمع المدني .

ومما يمكن تأكيده أنه يجب على مؤسسات المجتمع المدني ترسيخ قيم الولاء للوطن إن كانت في بداياتها، ويمكن لن تكون مؤسسات المجتمع المدني تحتاج لتخطيط جاد يمس مختلف شرائح المجتمع، وأن لا تجعل عملها موسمي فقط في المناسبات وأن تحمل برامجها خدمة المواطن والتخفيف من مشاكله التي تؤثر في ولاء الأفراد لوطنهم بغية ازدهاره وتقدمه ورقية، وضرورة تشجيع العمل التطوعي الذي يعيد إدماج الأفراد ويمنع انزاهلهم وتخطيهم في الانحرافات المتعددة، فهذه المشاركة التطوعية تنبع من حب الفرد لوطنه، ويجب تشجيع

العمل التطوعي طوال السمة ولا يبقى موسمي فقط فهذه المناسبات تنتج ثقافة المواطنة، كما يجب على القائمين على مؤسسات المجتمع المدني أن يقدوا خطاً إستراتيجية تعمق العلاقة بينهم وبين المواطنين.

خاتمة:

لقد عرف المجتمع المدني الجزائري تطورات وتغيرات كثيرة رافقت التغيرات والأحداث السياسية التي شهدتها الجزائر منذ الاستعمار، ورغم أن البعض يرى أن ما عرفته الجزائر قبل الفترة الاستعمارية هو أشكال تقليدية، مع أن التأثر بنمط الحديث للجمعيات كان أثناء الاستعمار بغرض عدم طمس الهوية الوطنية، ثم بعد الاستقلال عمل النظام السياسي على إنشاء المنظمات والجمعيات متشعبة بأفكار وايدولوجيات النظام القائم، وتضييق الخناق التي تعارض النظام، ولكن بعد الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية أُتيحت الفرصة لإنشاء الجمعيات والمنظمات، ولكن مع الأزمة السياسية التي عرفت الجزائر بعد 1989 أثر بشكل سلبي على حركة الجمعيات ومسارها الثقافي والتوعوي، ولكن رغم ذلك يبقى الفضل الكبير للمجتمع المدني في نشر ثقافة المواطنة وتوعية الأفراد، فالمجتمع المدني مجتمع غني من مكوناته وتجربته، رغم حداثة نشأته، ويعتبر بحق من أهم الفواعل التي تساهم في تنمية ثقافة المواطنة رغم التحديات والعوائق التي تعترض طريقه، بواسطة الارتقاء بالفرد إلى التي حالة المواطنة تتميز فيها بصفات روحية وقيمية ووجدانية ومعرفية وسمات المشاركة الفعالة.

فمن خلال إسهام مؤسسات المجتمع المدني قد يكون لها الفضل في تطور المجتمعات، بواسطة تنمية الوعي ونشر قيم المواطنة سواء من أعمال تطوعية أو نشر قيم الولاء للوطن والذود عنه، فتقدم المجتمعات نابع من تكاثف الجهود بين الدولة ومؤسساتها الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني التي تسعى لتطوير المجتمع ورفقه .

قائمة المصادر والمراجع:

- [1] ابراهيم عبد الله ناصر. (2002). المواطنة. عمان، الأردن: دار الرائد العلمية، ط1.
- [2] ابراهيم ناصر. (2003). المواطنة. دار الرائد عمان.
- [3] أبو النور، و آخرون. (2013). التربية المدنية واستراتيجيات تنميتها، قضايا وتطبيقاتها. القاهرة: دار الفكر العربي.
- [4] أبو النجا محمد العمري. (2000). تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية (منظمات واستراتيجيات). القاهرة: المكتبة الجامعية .
- [5] أحمد حسين حسن. (2000). الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني. القاهرة: الدار الثقافية للنشر.
- [6] أحمد شكر الصبيحي. (2000). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الحدة العربية.
- [7] الهيجي إيناس محمد يوسف المصري. (2013). المواطنة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية. مصر: المركز القومي القاهرة، ط1.
- [8] بالانديه جورج. (2007). الأنثروبولوجيا السياسية. بيروت: تر: علي المهري ، دار مجد للنشر والتوزيع لبنان، ط1.
- [9] بلعور الطاهر. (نوفمبر 2006 : ص 121). المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي. مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 10.
- [10] جاسم علي الكندري. (2013). ثقافة العمل التطوعي لدى طلبة علوم التربية الأساسية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، ع 18 .
- [11] جون اهرنبيغ. (2008). المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة. (علي حاكم صالح ، حسن ناظم، المترجمون) لبنان: المنظمة العربية للترجمة بيروت.
- [12] حسن كريم. (نوفمبر 2004). مفهوم الحكم الصالح . مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت / السنة 27: العدد 309 .
- [13] خالد صلاح حنفي. (جوان 2018). دور الجامعات العربية في تربية المواطنة في ظل بعض الانجازات العالمية المعاصرة. مجلة دراسات في علوم التربية ، م 1، ع 4.
- [14] راشد الغنوشي. (1999). مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني. لندن: المركز المغربي للبحوث والترجمة.
- [15] سامح فوزي. (1999). المساءلة وشفافية اشكالية تحديث الادارة المصرية في عالم متغير. القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام.
- [16] سيرين عبد الحميد نبيه. (2008). مبدأ المواطنة (المجلد د.ط). مصر: مركز الاسكندرية للكتاب.
- [17] طارق عبد الرؤوف عامر. (2011). المواطنة والتربية الوطنية. القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع.

- [18] عزمي بشارة. (2008). المجتمع المدني دراسة نقدية (إشارة للمجتمع المدني العربي). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
- [19] محمد أحمد براوي. (2007). دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية. مطبعة زانا دهلوك كردستان العراق.
- [20] محمد جاد الله بهجت كشك. (2008). تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع . القاهرة : دار الفتح للتجليد الاسكندرية .
- [21] محمد عابد الجابري. (2005). في نقد الحاجة إلى الاصلاح . لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط1.
- [22] ناصر علي. (2013). المواطنة رؤية تربوية في عصر المعلوماتية. مصر: مكتبة الأداي القاهرة، ط1.
- [23] نصيرة صالح. (ديسمبر 2018). دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة لتجاوز إشكالية بناء الدولة في الوطن العربي. دفاتر المنوسط ، العدد التاسع .
- [24] ولديب، سيدي محمد. (2010). الدولة وإشكالية المواطنة : قراءة في مفهوم المواطنة العربية. الأردن : دار كنوز المعرفة العلمية ، عمان ، ط1